التقييم كآلية لجودة التعليم العالي في ظل نظام LMD في الأنظمة المغاربية –دراسة حالة المغرب -

أ/ عمران نزيهة

جامعة محمد خيضر- بسكرة -

ملخص

التقييم أولا وقبل كل شيء عنصر مهم وأساسي لتطوير التعليم يسمح ويساعد على تحسين الجودة بشكل مستمر، ويشجع على تطوير الكفاءة والفاعلية في منظومة التعليم العالي .

تعالج هذه الورقة البحثية مسألة التقييم في نظام التعليم العالي المغربي والإصلاح الجديد تبعا لتوجهات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وصدور القانون رقم 01.00المتعلق بتنظيم التعليم العالي.

فالتقييم وضع في صميم تحديث نظام التعليم العالي في المغرب.

Résumé

l'évaluation est avant tout un moyen, un formidable outil pour la valorisation de l'enseignement et l'amélioration continue de la qualité ,favorise le développement de l'efficacité, de l'efficience du système de l'enseignement supérieur.

Ce papier discute la question de l'évaluation dans le système d'enseignement supérieur marocain ,et la nouvelle réforme, suite aux orientations de la Charte Nationale d'Education et de Formation et la promulgation de la Loi 01 - 00 portant organisation de l'enseignement supérieur.

L'évaluation est placée au cœur de la modernisation du système de l'enseignement supérieur marocain

مقدمة

يحتل التعليم العالي مكانة بارزة في المجتمعات المعاصرة، باعتباره مدخلا للتنمية المجتمعية الشاملة، ومنطلقا لبلوغ المجتمعات المكانة المرموقة على مستوى العالم، وأداة أساسية لا غنى عنها لتمكين الدول من مواجهة التحديات والمتغيرات البيئية العالمية، الإقليمية والمحلية .

من هذا المنطلق تسعى الدول وتتهافت لتطوير التعليم العالي سعيا لتحقيق التميز والجودة التي أضحت في الوقت الراهن أساس المنافسة وضرورة حتمية لمواجهة التحديات الإقتصادية والإجتماعية، ففي ذات السياق عملت الدول المغاربية على تبني سلسلة من الإصلاحات لمواكبة التغيرات العالمية والتطور الهائل في مجال المعرفة، فاتجهت كل من الجزائر وتونس والمغرب إلى نظام(LMD) من أجل مسايرة التطور العلمي والتكنولوجي وبهدف تحقيق النوعية والإتقان والإنتاج وفق معايير الجودة العالمية، فمقياس تقييم التعليم العالي في الوقت الراهن يعتمد على القدرة على إعداد خريج مؤهل وفق المواصفات المقبولة على المستوى الدولي في مختلف اتجاهات المعرفة، والتجاوب مع حاجات المجتمع الآنية والمستقبلية.

ولغرض ضمان جودة هذه المخرجات التعليمية في مؤسسات التعليم العالي أضحى التقييم من أهم الآليات والمداخل لتحسين الجودة وركيزة أساسية، وأحد أهم جوانب أي نظام تعليمي فالتقييم هو التطور والمضي نحو الأفضل Evaluer c'est évoluer فعملية التقييم تشكل مدخلا رئيسيا للوصول للجودة في التعليم العالي.

وفي هذا الإطار فإن المغرب ومن خلال إرساء نظام بيداغوجي جديد تم التركيز على ضمان الجودة والحث على تطبيق التقييم بغرض إرساء نظام تعليم عالي الجودة، وعلى ضوء ذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: **ما مكانة التقييم في ظل النظام التعليمي الجديد بالمغرب ؟**

وتنبثق أهمية الدراسة الحالية من كونها تهتم بإلقاء الضوء على التقييم الذي يعد خطوة أساسية ونقطة انطلاق مهمة لتطوير التعليم العالي وتحقيق الجودة المطلوبة وأهميته في تحسين الأداء والوصول إلى الجودة في مخرجات التعليم العالي، كما أنها تتناول بعض المفاهيم الحديثة في مجال جودة التعليم العالي، وهي تشخيص للتجربة المغربية في مجال تقييم بعض عناصر النظام الجامعي.

وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيس وفقا للمحاور التالية :

أولا: تحديد مفاهيم الدراسة .

ثانيا :أنواع التقييم وأهدافه في التعليم العالي .

ثالثا :التقييم في ظل النظام التعليمي الجديد ل م د –التجربة المغربية –

أولاً: تحديد مفاهيم الدراسة

1-التقييم (Assessment):

يثير مصطلح **Assessment** إشكالية الترجمة العربية للفظ إذ يرد الخلط بين المصطلحين (تقييم- وتقويم) رغم أنها يفيدان في بيان قيمة الشيء، إلا أن كلمة التقويم تعني بالإضافة إلى بيان قيمة الشيء تعديل أو تصحيح ما اعوج منه ،على خلاف كلمة التقييم التي تشير إلى إعطاء قيمة للشيء فقط، ومن هنا فكلمة التقويم أعم وأشمل من كلمة التقييم حيث لا يقف التقويم عند حد بيان قيمة شيء ما،بل لابد من إصلاحه وتعديله بعد الحكم عليه .[1]

ومن الناحية الإصطلاحية تعددت التعريفات التي أشارت إلى مفهوم التقييم ولعل أهمها تعريف Stufflebeam "العملية التي تمكن المرء من تحديد المعلومات المفيدة والحصول عليها وتوفيرها بحيث تساعده على الحكم على القرارات المحتملة "[2]

ومن جانب آخر عرفها Elkin بأنه "عملية التحقق بالتجربة أو الإختيار في مجالات قرار معين موضع الإهتمام وانتقاء البيانات المناسبة، وجمع وتحليل هذه البيانات من أجل التوصل الى معلومات تلخيصية تفيد صانعي القرارات في الإختيار بين البدائل "[3]

وقد اتفق الباحثان على أهمية ودور المعلومات في عملية التقييم والإسترشاد بها في الأخير لغرض الحكم واتخاذ القرار وهي العناصر التي تضبط موضوع التقييم في ميدان التربية و التكوين .

ويمكن القول أن التقييم يشكل مجموعة من الخطوات الإجرائية لغرض إصدار أحكام في ضوء معايير محددة ومتفق عليها مسبقا،والتقييم الجامعي هو عملية منهجية تنطلق من جمع معلومات وبيانات تتعلق بمدى تطبيق الجامعة لمعايير الجودة وإصدار الأحكام واتخاذ القرارات .

2-نظام ل م د LMD :

نموذج التعليم العالي الذي يشير إلى الأطوار التكوينية الثلاثة فبحسب هذا النظام أصبح التعليم العالي يشتمل على سلك أول (إجازة) وسلك ثان (ماستير)وسلك دكتوراه، وهو مايقابل LMD -Master-Licence" Doctorat في أوروبا،إذ نشأ كتجربة أولية في بعض البلدان الأنجلوسكسونية لضمان التكوين النوعي [4] ،ويعرفه الفضاء الأوروبي للتعليم العالي على أنه "عبارة عن تنظيم للدراسات الجامعية المنظمة والمقسمة إلى ثلاث مراحل :

-الليسانس :تحضر في ثلاث سنوات بعد الحصول على البكالوريا .

-الماستر :تحضر في عامين بعد الحصول على شهادة الليسانس .

-الدكتوراه :تحضر في ثلاث سنوات بعد الحصول على الماستر .

وتكون الدراسة منظمة في شكل سداسيات وليس السنوات ،وكل سداسي يحتوي على مجموعة من الوحدات التعليمية .

3-الجودة في التعليم العالي :

من المتفق عليه أن مفهوم الجودة ارتبط تطبيقه على المنشآت الصناعية،وقد ساعدت النتائج الإيجابية التي حققها منهج الجودة في المجال الصناعي على توسيع مدلوله ودائرة استخداماته فانتقل إلى القطاعات الأخرى الإنتاجية والخدماتية، وقد طرح هذا المفهوم الدخيل على المجال التعليمي إشكالية ضبط المفهوم، وإيجاد تعريف ثابت ورؤية محددة له، وآليات تطبيقه في التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة .

وقد تعددت وتنوعت وجهات النظر حول تحديد مفهوم الجودة في التعليم نظرا لطبيعة هذا المجال وما يتسم به من صعوبة التحديد فمن الصعب أن نجد تعريفا شاملا قاطعا بسبب تعدد جوانبها ولعل هذا ما سيتجلى من خلال مجموعة من التعاريف التي حاولت ضبط المفهوم :

-تعريف cheng لجودة التعليم بأنها "مجموعة بنود من المدخلات والعمليات والمخرجات لنظام التعليم، والتي تلبي التطلعات الإستراتيجية للجمهور الداخلي والخارجي ".[5]

أما بير نبوم فقد أكد على ثلاثة أبعاد يتعين مراعاتها: [6]

البعد الأكاديمي: وهو تمسك المؤسسة بالمعايير والمستويات المهنية والبحثية الأكاديمية .

البعد الإجتماعي: هو تمسك المؤسسة بإرضاء حاجات القطاعات الهامة المكونة للمجتمع الذي توجد فيه وتخدمه .

البعد الفردي: وهو تمسك مؤسسة التعليم العالي بالنمو الشخصي للطلبة من خلال التركيز على حاجاتهم المتنوعة .

ويعتقد بول Ball أن الجودة تعني" الملاءمة والتوافق مع الأهداف "

وعليه فهو يرى أن أي منهج أو تخصص أكاديمي هو ذا جودة إذا توافق مع المعايير المحددة له مسبقا .

وتأسيسا لما سبق الإشارة إليه يمكن اعتبار الجودة في مجال التعليم طريقة في التدبير تتأسس على اعتبار المؤسسة نسقا منظما ومتكاملا الأجزاء، وهي تتطلب الإنخراط الجماعي لكافة الفاعلين والمتدخلين لإرساء نظام يقوم على الجودة والتي

تعتمد بصفة خاصة على ضمان جودة الخدمات المقدمة، وإحداث أنظمة وظيفية داخل المؤسسة، وإرساء نظام فعال للقيادة، وربط علاقات إيجابية مع المحيط .

ثانياً : أهداف التقييم في التعليم العالي وأنواعه

1-أهداف التقييم :

يعتبر التقييم عنصرا محوريا ومدخل من مداخل الجودة وأسلوب مهم في تحسين النظام التعليمي ، ومما لاشك فيه أن تقييم التعليم العالي من شانه أن يؤدي إلى تحسين التعليم وتجويده وتطوير وزيادة فاعليته، ومن هذا المنظور يمكن تحديد أهم أهداف التقييم من خلال النقاط الآتية :

- ✓ تحقيق درجة التوافق بين الممارسات السائدة في المؤسسة وبين المعايير في مجالاتها المختلفة [7].
- ✓ التعرف على جوانب القوة وجوانب الضعف في الأداء المؤسسي .
- ✓ التعرف على قدرة المؤسسة على تحقيق نواتج التعلم المستهدفة .
- ✓ يشكل التقييم نقطة الإنطلاق في بناء خطط التحسين المستمر وتنفيذها للوفاء بمتطلبات تحقيق المعايير .
- ✓ تحديد مواطن الخلل وأوجه القصور المختلفة والتي يمكن أن تؤثر على الأداء الأكاديمي والمؤسسي .
- ✓ رفع النتائج مقرونة بالتوصيات إلى إدارة الجامعة لاتخاذ ما يلزم بشأنها .
- ✓ التشخيص المستمر للمشكلات التي يمكن أن تؤثر سلبا على الأداء الأكاديمي .

والتقييم بشكل عام يعمل على تحسين الأداء الكلي للمؤسسة الجامعية والرفع من أدائها مسايرة للتغيرات المتسارعة في مجال المعرفة .

2-أنواع التقييم:

يتفق الباحثون على اعتبار التقييم يساعد على متابعة التقدم نحو الأهداف والتعرف على فرص التطوير ومقارنة الأداء بمعايير خارجية أو داخلية، وهو يساعد على تحديد نواحي الضعف والقوة في أي عمل، وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لتحسين العمل فاعتبر الهدف الرئيس لتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي منصب على التأكد من التحسين المستمر في جودة العملية التعليمية ومخرجاتها وتأثيرها على المجتمع وتم تحديد أنواع التقييم كمايلي : [8]:

التقييم النوعي :وتستخدم فيه آلية دقيقة من ذوي الإختصاص في احتساب التقدير من خلال المقابلات ، المناقشات ، الملاحظات وفحص السجلات والإستبيانات وفي هذا النوع من التقييم يتم التركيز في جودة المدخلات والعمليات والمخرجات .

التقييم الكمي: يعتمد أعضاء الفريق في هذا النوع من التقييم على وضع الأحكام في صورة رقمية، ويسمح هذا النوع بالنظر بدقة إلى كل عنصر من عناصر أداء المنظمة التعليمية من ناحية كمية .

إن التكامل بين الأسلوبين واتباع المعايير الموضوعة،واستخدام الأدلة الموضوعية والدراسات الدقيقة للوثائق والبيانات من خلال العمل الجماعي للخبراء توضح الأحكام النهائية من حيث جودة أدائها .

التقييم الشامل: يجرى هذا النوع بالحكم العام على جودة المؤسسات التعليمية المراد تقييمها بقياس خصائصها العامة كنسبة مخرجات الكلية إلى مدخلاتها .

التقييم الجزئي: ويهتم هذا النمط من التقييم بالمكونات ،تقييم المدخلات .

ثالثا :التقييم في ظل النظام التعليمي الجديد –ل م د – التجربة المغربية–

1- إصلاح النظام التعليمي في المغرب :

عرف المغرب سلسلة من الإصلاحات في فترات زمنية متعاقبة كانت بمثابة مسكنات مؤقتة لأزمات التعليم العالي إلى أن تم تشكيل اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين في 1999 لدراسة إصلاح المنظومة التربوية بكل أسلاكها ومستوياتها ابتداء من التعليم ما قبل المدرسي إلى التعليم العالي، وعملت اللجنة لمدة ثلاثة أشهر لتخرج بالميثاق الوطني للتربية والتكوين والذي تم بلورته على شكل قوانين ومراسيم تنظيمية، وقد حظي قطاع التعليم العالي بقسط لا يستهان به في برنامج الإصلاح الذي طرحته مضامين الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وهذا راجع للأهمية التي تحظى بها الجامعة كقاطرة للتنمية في أبعادها الجهوية والوطنية، وقد تضمن مجموعة من الأفكار الجديدة على المستوى التنظيمي وعلى المستوى البيداغوجي وعلى مستوى البحث العلمي، إذ نص الميثاق الوطني للتربية والتكوين إلى إعادة هيكلة التعليم العالي (9) وقد ترتب عن ذلك صدور القانون01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي.

وفي هذا الصدد نص المشرع المغربي على إعادة بناء الأسلاك الجامعية بارتباط مع إدماج البنيات ذات المنحى العام أو الأكاديمي والمهني وهكذا تركزت هيكلة الدراسات على مسالك ووحدات وإحداث جذوع مشتركة وجسور بين المسالك، وتم ارتكاز سيرورة الطالب الجامعية على التوجيه والتقويم وإعادة التوجيه إذ يكتسب الوحدات عن طريق المراقبة المستمرة والإمتحانات المنظمة مع ترصيد المحصل منها (10)، وتوفير مسالك التكوين والبحث متنوعة ومتجددة ومتلائمة مع المجالات المهنية الجديدة لسوق الشغل وبحسب هذا النظام أصبح التعليم العالي يشمل على ثلاث مستويات ، سلك أول" إجازة "، وسلك ثاني "ماستير"، وسلك ثالث" دكتوراه" .

وقد هدف هذا الإصلاح إلى تحقيق العناصر التالية(11):

- ✓ تحديث وعصرنة المنظومة البيداغوجية .
- ✓ وضع مسار دراسي مرن وفعال يعتمد على جسور ذات طابع أساسي ومهني، يمكن الطلبة من الإندماج وتلبية الحاجيات الحقيقية للمحيط السوسيوإقتصادي للبلاد.
- ✓ إرساء منظومة التوجيه التربوي بالتدرج حسب الأسلاك من خلال عملية التوجيه وإعادة توجيه الطالب .
- ✓ وضع منظومة لتقييم المعارف والمؤهلات عن طريق المراقبة المستمرة والإمتحانات النهائية .
- ✓ تقوية القدرات اللغوية والتواصلية والكفاءات المنهجية عند الطالب في الإعلاميات، منهجية البحث العلمي، اللغات والتواصل .
- ✓ تلقين وترسيخ القيم الحضارية الأساسية والثقافية عند الطالب .
- ✓ إعداد الطالب لإدماجه في النشاط السوسيوإقتصادي.

وقد تم التركيز على ضمان الجودة في التكوين داخل الجامعات، وزرع الثقة المتبادلة بين الجامعة ومختلف فعاليات المجتمع .

و هدفت الإصلاحات الجديدة بعد توجيهات الميثاق الوطني للتربية والتكوين وصدور قانون 01.00 في 2000/5/19 المتعلق بتنظيم التعليم العالي إلى إرساء توجه جديد لضمان الجودة في التعليم العالي .

2-أولوية التقييم كآلية للجودة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين :

حدد الميثاق في نصوصه على أن الجودة هي التكوين الأساسي الرفيع والتكوين المستمر الفعال والمستدام، والوسائل البيداغوجية الملائمة، والتقويم الدقيق للأداء البيداغوجي[12]،وعلى ذلك شكلت الجودة أحد أولويات الميثاق الوطني للتربية والتكوين من خلال تفعيل التقويم المستمر والإصلاح الدائم للنظام التربوي، وجعل التقييم مبدءا ضروريا لإرساء نظام تعليم عالي الجودة مبني على المنافسة والتميز والتنوع والتلاؤم مع متطلبات سوق الشغل.

وتطرق القانون 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي لهذه المبادئ، فأصبح نظام التعليم العالي يخضع إلى تقييم دائم ومنتظم يستهدف المردودية الداخلية والخارجية وكذا الجوانب البيداغوجية والعلمية والإدارية، وتنجز في هذا الشأن تقارير سنوية ترسل إلى البرلمان .

وفي هذا الصدد عمل الإصلاح البيداغوجي على إنشاء هيئات وطنية مهمتها الأساسية الحرص على جودة التعليم العالي أهمها :

-اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي .

-مجلس تنسيق مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعة .

-لجنة تنسيق التعليم العالي الخاص والتي تناط لها المهام التالية: إبداء رأيها في تراخيص فتح مؤسسات التعليم العالي الخاص وطلبات اعتمادها، وتحديد معايير الجودة بالنسبة للتعليم العالي الخاص، والسهر على نشرها وتطبيقها .

-الهيئة الوطنية للتقييم(INE): ويوكل لهذه الهيئة القيام بتقويمات شمولية أو قطاعية أو موضوعاتية لمنظومة التربية والتكوين، مع تقدير نجاعتها البيداغوجية والمالية، بالنظر إلى الأهداف المرسومة لها، وبالإستناد إلى المعايير الدولية المعمول بها في هذا الشأن ولهذه الغاية تقوم الهيئة الوطنية للتقييم بما يلي(13) :

- انجاز تقديرات إجمالية للمؤهلات والمعارف والكفايات المكتسبة من قبل المتعلمين خلال أسلاك التكوين وكذا كيفيات مراقبتها .
- تقويم المزايا التي تعود بالنفع على الأمة من منظومة التربية والتكوين، بالنظر إلى المجهود المالي المبذول لفائدتها ،وبالنظر إلى متطلبات نجاعة وفعالية الإنفاق في ميدان التربية والتكوين.
- تقدير تطور المردودية الداخلية والخارجية لمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودة الخدمات المقدمة للطلبة .

-المرصد الوطني لملاءمة التعليم العالي مع المحيط الاقتصادي والمهني.

-الهيئة الوطنية لتقييم نظام التربية والتكوين.

وفي ذات السياق تم إخضاع البحث العلمي لنمطين من التقويم تقويم داخلي وتقويم خارجي، ونص القانون على قيام الجامعات بوضع معايير التقويم وطرقه من أجل ترقية الأساتذة ومكافأتهم، وأدخلت ثقافة التقييم تدريجيا في الجامعات المغربية وشمل التقييم عناصر منظومة التعليم العالي بأكملها طلاب، مناهج، عاملين، أبحاث، هيئات، مؤسسات، جامعات، والنظام الكلي .

3-عمليات التقييم في منظومة التعليم العالي المغربي

تقييم مناهج التكوين :

يمكن الإشارة إلى تجربة جامعة محمد الخامس -اكدال - التي انخرطت منذ سنة 2002 في مشروع تحسين ضمان الجودة والتخطيط المؤسسي في الجامعات العربية بغية الإستفادة من الخبرة الدولية في مجال التقييم، وتحسيس الأساتذة بضرورة تحسين جودة التعليم، ويهدف المشروع إلى تقييم برامج التكوين في مادة المعلوماتية والى إدخال أنظمة مستقلة لتقييم جودة البرامج بحسب المعايير المعترف بها دوليا، وتقوم المرحلة الأولى منه على تقييم نموذجي ذاتي ثم خارجي لبرامج

المعلوماتية، ويخص المشروع دبلوم الدراسات العليا المعمقة في المعلومات والإتصالات والوسائط المتعددة الذي توفره كلية العلوم بالتعاون مع المعهد الوطني للبريد والمواصلات (14).

وقد كانت أحكام المقيمين وتوصياتهم التي صدرت عن هذه التجربة مفيدة في التعرف على الجوانب الإيجابية وأوجه القصور التي تحتاج إلى التحسين فيما يخص مستوى الدراسة وطرائق التعليم، وقد لاحظ المقيمون الغياب شبه التام لآليات ضمان الجودة وتحسينها وأشارت التوصيات إلى ضرورة وضع دليل يصف الأهداف الخاصة بكل درس وطريقة المراقبة وحجمه الزمني، وتطوير المعرفة البيداغوجية لدى الأساتذة وتحليل نتائج الطلبة والبحث عن أسباب إخفاقهم، وضرورة تحديد أهداف التكوين.

تقييم المؤسسات :

قبل الإصلاحات الأخيرة كانت عملية تقييم المؤسسات الجامعية لا تتم بانتظام في نظام التعليم العالي بالمغرب بل تجرى عادة في فترات الإصلاحات الكبيرة .

وتشهد هذه الفترة تقييم لبعض مؤسسات التعليم العالي بالمغرب مثل المدرسة العليا للتكنولوجيا، كليات العلوم والتقنيات والمدارس الوطنية للتجارة والتسيير(15) .

وقد انخرطت جامعة محمد الخامس –اكدال- بالرباط في مشروع تجريبي لتقييم مؤسساتها بهدف إرساء سياسة الجودة ضمن الجامعة، ويندرج ضمن إطار برنامج تامبوس ويمتد على سنتين205-2007 ويرمي وإلى نشر التجربة وتعميمها على الجامعات المغاربية .

ويتضمن المشروع النقاط التالية : (16)

إنشاء إطار منهجي للتقييم المؤسسي ،إجراء التقييم الداخلي بناء على نظام مرجعي للتقييم الذاتي يستوحى من مراجع اتفاقية بولونيا ،تطوير آليات الجودة الداخلية بناء على التوصيات .

تمكنت الجامعة بناء على التقييم الداخلي من وضع حصيلة عن واقع حالها بمشاركة المجتمع الجامعي ،وقدم التقييم الخارجي توصيات أهمها ضرورة انفتاح الجامعة على المحيط وتحقيق استدامة إجراءات ضمان الجودة إلى جانب إنشاء خلية تقييم ضمن الجامعة مهمتها المساهمة في وضع مؤشرات قيادية، وإنشاء ثقافة من التنسيق والتكامل والتضامن بين مؤسسات الجامعة .

واعتبر المشروع تجربة ناجحة إذ كان يرمي إلى التوصل إلى نظام تقييم مؤسسي في التعليم العالي في المغرب وتثبيته .

تقييم البحث العلمي :

تم الإنطلاق في عملية تقييم النظام الوطني للبحث العلمي بمجال العلوم الدقيقة وعلوم الحياة والعلوم الهندسية، وفي سنة 2006 تم توسيع عملية التقييم لتشمل العلوم الإنسانية والإجتماعية وهي ترتكز على النقاط التالية :[17]

-مقاربة نوعية ترتكز على مقابلات مع الباحثين والأساتذة .

-دراسة المراجع المستخدمة لقياس الإنتاج العلمي .

-مقاربة كمية ترتكز على استبيانات توزع على الباحثين .

وفي هذا الصدد تم إنشاء لجان وطنية لتقييم البرامج الوطنية لدعم البحث العلمي كبرنامج (PARS) والبرامج الموضوعاتية لدعم البحث العلمي (PROTARS) وأقطاب الكفاءات .

وعلى ضوء نتائج التقييم تم اعتماد هيئات البحث أي فرق البحث والمختبرات والمراكز ووحدات التكوين بواسطة عملية التقييم، ووضعت الوزارة رؤية إستراتجية للأبحاث تمتد حتى أفق عام 2025.

الخاتمة:

على ضوء ما تقدم و ما تم تناوله يمكن القول أن التقييم يعتبر عنصرا أساسيا في البنية التحتية لإنشاء نظم الجودة وتعزيزها في التعليم العالي، ومن هذا المنظور فإن إصلاح التعليم العالي يتوقف نجاحه على مدى توافر آليات التقييم ومراقبة الجودة التي تمكن الجامعة من تقييم فعالية نظامها التكويني، فأي نظام تعليمي لا يمكن أن يتطور دون اعتماده على نظام للتقييم وآليات لمراقبة الجودة .

وإن كانت التجربة المغربية تجربة إيجابية تمت من خلالها تحقيق بعض النتائج الهامة في مجال التقييم ومن خلال انجاز العديد من الهيئات المنوط بها مهمة التقييم إلا أن هناك العديد التحديات التي يجب رفعها لجعل التقييم عنصر أساسي في كل الأنشطة ويشمل جميع عناصر النظام الجامعي من مدخلات وعمليات ومخرجات .

وبالرغم من أن المشرع أشار إلى التقييم وأهميته في إطار تحديث نظام التعليم العالي في المغرب إلى أنه لم يحدد المعايير الخاصة بالتقييم مما يستدعي ويتطلب صياغة أكثر للنصوص التشريعية لتأطير عملية التقييم .

وفي الأخير يمكن الإشارة إلى أهمية التوعية ونشر ثقافة التقييم في الجامعات لتقييم المعارف والكفاءات التي يكتسبها الخريجون، ومعرفة مواطن الخلل ونقاط الضعف والتي على أساسها توضع الإصلاحات المطلوب إدخالها .

التهميش:

(1) فهد صالح مغربة المعمري "تقييم الاداء الاداري بكلية التربية والالسن –عمران بالجمهورية اليمنية وفقا لبعض متطلبات الجودة الشاملة ".المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي .العدد 20المجلد الثامن ،2015،ص 147.

(2)يحي علوان "التقويم والقياس التربوي ودوره في انجاح العملية التعليمية". مجلة العلوم الانسانية. العدد 11ماي 2007 ،ص 14 .

(3) قمر محمد بخيت "التقويم في التعليم العالي المفهوم –الاسس–المجالات "ورقة مقدمة في في مؤتمر العربي لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزرقاء 10-12 ماي 2011 ،ص 9.

4-Catherine potel et Michel Bruneau" comprendre la reforme dite LMD"
voir le site http://perso.univ-lemans.fr/~cpotel/A&T_LMD_04.pdf

(5) علي براجل واخرون ، مقاربة مفاهيمية حول الجودة الشاملة في التعليم العالي ، باتنة : دار قانة للنشر والتوزيع ، 2011 ، ص 27.

(6) المرجع نفسه ، ص 28.

(7) حبيب هشام الحسيني "الاعتمادالاجراءات والاصدارات والادوات الداعمة"مجلة بحوث ودراسات جودة التعليم. العدد الاول .2012،صً ص 249-262.

(8) عباس فاضل حسون "بناء المعاييرالمحلية لضمان جودة الاداء وتوزينها لانشطة التعليم وفق متطلبات برامج الاعتماد الاكاديمي في جامع بابل "ورقة مقدمة في المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم القاهرة 2-3سبتمبر 2012،ص 183.

(9)ادريس فخور "ادارة شؤون الجامعات في المغرب قراءة في النظام القانوني واليات التدبير الاداري "اطروحة دكتوراه (جامعة طنجة كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، جامعة طنجة ،2011)،ص 216.

(10)محمد الامراني زنطار" اصلاح التعليم العالي المغربي ومتطلبات الجودة "في مؤلف ضمان الجودة في الجامعات العربية .بيروت : الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية ،2005،ص 344.

(11) نور الدين فكري بنبراهيم تجربة جامعة محمد الخامس السويسي المملكة المغربية في ميدان ضمان الجودة والاعتماد الندوة الدولية حول الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي الاسلامي مكة المكرمة 10-13 ماي 2008 .

(12) المرجع نفسه ، ص 2 .

(13) عبد المجيد بوشبكة "الجودة والجامعة المغاربية" .مجلةعالم التربية.العدد 22-23. 2013، ص 624 .

(14)فخيتة الرجراجي عواطف السايح "تجربة جامعة محمد الخامس –اكدال –في تقييم جودة التعليم العالي" في كتاب ضمان الجودة في الجامعات العربية،مرجع سابق ، ص 284.

(15) نور الدين فكري بنبراهيم،مرجع سابق ،ص 5.

(16)abdelali kaaouachi "l'evaluation dans le systeme d'enseignement superieur au maroc bilan des realisations ,limites et principaux défis"voir le site
http://search.shamaa.org/PDF/41452/KaaouachiEn41504.pdf

(17) -Ibid ,p418.